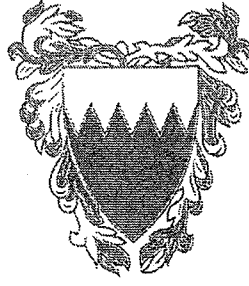


**السؤال الموجه إلى صاحب المعالي وزير العدل  
والشؤون الإسلامية والمقدم من سعادة العضو  
جواد عبدالله حسين بشأن الدعوى التي  
نظرتها المحاكم الشرعية خلال السنوات  
الثلاث الماضية من 2017م إلى 2019م، ورد  
معالي الوزير عليه**





الرقم: ١٤ / س / ف ٥ د  
التاريخ: ٩ يناير ٢٠٢٠ م

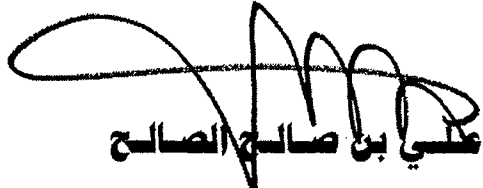
**صاحب السعادة الأخ الكريم / غانم بن فضل البوعينين الموقر**  
**وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب**

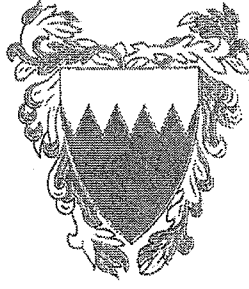
**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،**

يطيب لي أن أرفق لكم طي هذا الكتاب السؤال الموجه إلى  
معالي الشيخ خالد بن علي آل خليفة وزير العدل والشؤون  
الإسلامية والأوقاف، والمقدم من سعادة السيد جواد عبد الله حسين  
عضو مجلس الشورى.

برجاء التفضل باتخاذ اللازم.

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،**

  
**علي بن صالح الصالح**  
**رئيس مجلس الشورى**



الرقم: ١٤/س/ف٥٥٢  
التاريخ: ٩ يناير ٢٠٢٠م


**معالي الأخ الكريم / الشيخ خالد بن علي آل خليفة المحقر**  
**وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف**

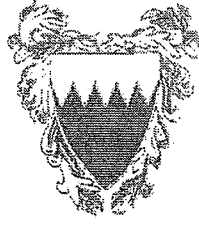
**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،**

يطيب لي أن أرفق لكم طي هذا الكتاب السؤال المقدم من  
سعادة السيد جواد عبدالله حسين عضو مجلس الشورى.

برجاء التفضل بالاطلاع واتخاذ اللازم، ولكم خالص  
الشكر والتقدير على تعاونكم الدائم مع أعضاء مجلس الشورى.

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،**

  
**علي بن صالح الصالح**  
**رئيس مجلس الشورى**



5- يناير - 2020

صاحب المعالي / السيد علي بن صالح الصالح ... الموقر

رئيس مجلس الشورى

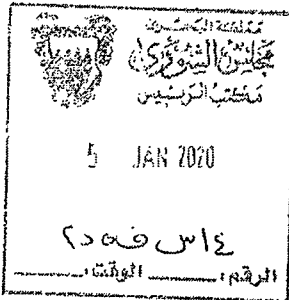
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

الموضوع: سؤال موجه لمعالي الشيخ خالد بن علي آل خليفة

وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف

استناداً إلى المادة (٩١) من الدستور والمادة (١٢٧) من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى اللتان تجيزان لكل عضو من أعضاء مجلس الشورى أن يوجه إلى الوزراء أسئلة مكتوبة محددة الموضوع لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصاتهم، فإنني أتقدم بالسؤال التالي لمعالي الشيخ خالد بن علي آل خليفة وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، وفيما يلي نص السؤال:

كم عدد الدعاوى التي نظرتها المحاكم الشرعية خلال السنوات الثلاث الماضية من ٢٠١٧ وحتى ٢٠١٩، وما هو نوع تلك الدعاوى؟ (أرجوا تزويدي بجدول يتضمن تصنيفاً للدعاوى بحسب نوعها وبحسب كل سنة)، وما هو عدد القضايا التي صدرت أحكام بشأنها؟، وما هو متوسط عمر الدعوى القضائية في المحاكم الشرعية؟، وما هي الإجراءات التي قامت بها الوزارة بالتعاون مع المجلس الأعلى للقضاء لتسريع إنجاز الدعاوى أمام تلك المحاكم ونتائج ذلك؟، وما هي خطة الوزارة لتعزيز كفاءة الأداء القضائي في تلك المحاكم؟



وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام،،،

جواد عبد الله بوحسين

عضو مجلس الشورى



استمارة إجراء

الرأي القانوني حول السؤال البرلماني المقدم من سعادة العضو

التاريخ: ٢٠٢٠/١٥

من:	مكتب معالي رئيس المجلس	إلى:	هيئة المستشارين القانونيين بالمجلس
-----	------------------------	------	------------------------------------

رقم السؤال وموضوعه	تاريخه	المقدم من	الموجه إلى
٤١٥ ف ٢٥: بخصوص دعاوى المحاكم الشرعية خلال السنوات الثلاث الماضية من ٢٠١٧م وحتى ٢٠١٩م	٥ يناير ٢٠٢٠	جواد عبدالله حسين	وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف

• توصية هيئة المستشارين بشأن السؤال البرلماني:

السؤال البرلماني تتوافر فيه الشروط القانونية لتقديمه .

نوافل عيسى

المستشار نوافل عبد السلام عيسى  
رئيس هيئة المستشارين القانونيين  
٥٦ - ٥١ - ٥٥



الرقم: 745 / و م ش ن / 2020  
التاريخ: 17 فبراير 2020م

**صاحب المعالي السيد علي بن صالح الصالح الموقر  
رئيس مجلس الشورى**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

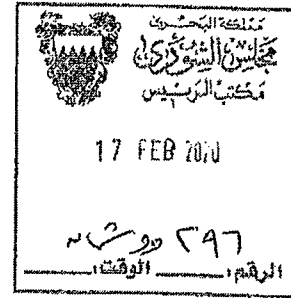
الموضوع: إجابة السؤال المقدم من سعادة العضو جواد عبدالله حسين

بالإشارة إلى كتاب معاليكم رقم 14 س / ف 5 د 2 المؤرخ 9 يناير 2020م بشأن السؤال المقدم من سعادة العضو جواد عبدالله حسين إلى صاحب المعالي وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف بشأن الدعاوى التي نظرتها المحاكم الشرعية خلال السنوات الثلاث الماضية من 2017 وحتى 2019.

يسرني أن أرفق لمعاليكم إجابة معاليه على السؤال المشار إليه وذلك لاتخاذ ما ترونه في هذا الشأن.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق التحية والتقدير،،،

**غانم بن فضل البوعيينين**  
وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب

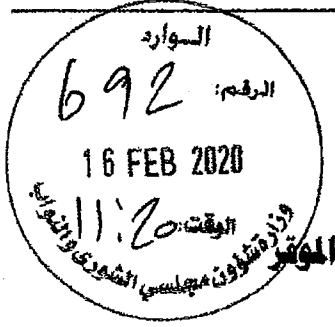


للاستفسار الاتصال على: 17317096 - 17317060

نسخة إلى:

سعادة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس اللجنة الوزارية للشؤون القانونية والتشريعية.

Deenur jd



رقم الكتاب: م ٤٤٥ - ١٩ / ١٢ / ٢٠٢٠  
التاريخ: ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٤١ هـ  
الموافق: ١٦ فبراير ٢٠٢٠ م

سعادة الأخ فانم بن فضل البوعينين  
وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

يطيب لنا أن نهددكم خالص تحياتنا وتقديرنا، وبالإشارة إلى خطاب سعادتكم رقم  
١٥٢ / ١٥٢ و م ش ن / ٢٠٢٠ الوارد إلينا بتاريخ ١٢ يناير ٢٠٢٠م بشأن السؤال المقدم من سعادة العضو  
جواد عبدالله حسين - عضو مجلس الشورى.

فعليه يسرني أن أرفق لسعادتكم رد وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف أمليين تكرمكم  
بتقديمه إلى صاحب المعالي رئيس مجلس الشورى.

شاكرين لكم حسن تعاونكم.  
وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير...

خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة  
وزير العدل  
والشؤون الإسلامية والأوقاف





رد على سؤال

سعادة العضو جواد عبدالله حسين الموقر  
عضو مجلس الشورى

بشأن الدعاوى أمام المحاكم الشرعية خلال الفترة من ٢٠١٧ وحتى ٢٠١٩

بتاريخ ١٣ يناير ٢٠٢٠ ورد كتاب سعادة وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب رقم ١٥٢/وم ش ن/٢٠٢٠ والمرفق به خطاب معالي رئيس مجلس الشورى بشأن السؤال المقدم من سعادة العضو جواد عبدالله حسين، بشأن الموضوع المنوه عنه بعاليه.

وبدأة يشرفنا أن نتقدم بأسمى آيات التقدير لصاحب المعالي رئيس المجلس الموقر وأصحاب السعادة الأعضاء، ونخص بالتقدير والشكر سعادة العضو مقدم السؤال لاهتمامه بالصالح العام مقدرين حرصه على التواصل معنا في كل ما من شأنه خدمة الوطن والمواطن.

وباستفراء موضوع السؤال يتبين أنه أنصب على الأمور التالية:

- ١- عدد الدعاوى التي نظرتها المحاكم الشرعية خلال الفترة من ٢٠١٧ وحتى ٢٠١٩، وأنواع تلك الدعاوى، وعدد الاحكام الصادرة فيها، ومتوسط عمر الدعوى أمام المحاكم الشرعية.
- ٢- الاجراءات التي قامت بها الوزارة بالتعاون مع المجلس الاعلى للقضاء لتسريع انجاز الدعاوى.
- ٣- خطة الوزارة لتعزيز وكفاءة الأداء القضائي في تلك المحاكم.

ورداً على الاستفهام الأول بشأن عدد الدعاوى التي نظرتها المحاكم الشرعية خلال الفترة من ٢٠١٧ وحتى ٢٠١٩، وأنواع تلك الدعاوى، وعدد الاحكام الصادرة فيها، ومتوسط عمر الدعوى أمام المحاكم الشرعية، تتشرف الوزارة بإرفاق جدول يبين الأرقام المطلوبة مستخرجة من نظام قيد الدعاوى بالوزارة، وذلك وفقاً للمدد المحددة بسؤال سعادة العضو الموقر.

وأما بخصوص الاستفهامين الثاني والثالث المتعلق بالإجراءات التي قامت بها الوزارة بالتعاون مع المجلس الأعلى للقضاء لتسريع انجاز الدعاوى والخطة المعززة لكفاءة الأداء في المحاكم الشرعية.

توضح الوزارة أنها مستمرة في عملها بالتعاون المشترك مع المجلس الأعلى للقضاء على تنفيذ مبادرات التطوير القضائي والعدلي، وذلك تنفيذاً لاستراتيجية المجلس الأعلى للقضاء، ومبادرات تطوير الأجهزة المعاونة للقضاء في ضوء برنامج عمل الحكومة، وبما يستجيب لمتطلبات رؤية مملكة البحرين ٢٠٣٠ التي تركز على مبادئ الشفافية والعدالة والتنافسية. بما فيها ما هو متصل بالإجراءات والمعاملات أمام المحاكم الشرعية، وأبرز مشروعات التطوير إصدار قانون الأسرة وتعديل قانون محكمة التمييز ليجيز الطعن في الأحكام الشرعية أمام محكمة التمييز وقيام المجلس الأعلى للقضاء بتخصيص محكمة تنفيذ متخصصة للأحكام الشرعية، وإصدار مرسوم بقانون بشأن الوساطة لتسوية المنازعات مؤخراً، وتعمل الوزارة خلال هذه الفترة على وضع اللائحة التنفيذية الخاصة بتنظيم إجراءات الوساطة في المنازعات المتعلقة بالمسائل الشرعية تنفيذاً لأحكام المرسوم بقانون.



كما قامت الوزارة بتعزيز دور مكتب التوفيق الأسري، وذلك بالتعاون والتنسيق مع المجلس الأعلى للمرأة الذي أسفر عن افتتاح فروع إضافية للمكتب في مركز سترة الاجتماعي ومركز المحرق الاجتماعي بمنطقة البستين، كرفعين لمكتب التوفيق الأسري الرئيسي، ونشر الأرقام بفعالية هذه الخطوة حيث تلقى الفرعين - المحرق وسترة - الجديدين ٢٨٢ حالة من مجموع ٧٥٤ حالة عرضت على التوفيق الأسري خلال الشهرين الماضيين (ديسمبر ٢٠١٩ ويناير ٢٠٢٠)، ويهدف مكتب التوفيق الأسري إلى تعزيز الوسائل البديلة لتسوية المنازعات، للوصول للصلح الرضائي بين أطراف الخلاف والسعي لتقليل آثاره السلبية على الحياة الأسرية. كما تم تهيئة مجمع حديث للقضاء الشرعي يضم تحت سقف واحد الخدمات القانونية ذات الصلة لتيسيرها أمام الأطراف كافة، وتم البدء بتنفيذ خطة أئمة المحاكم، وبتطبيق نظام إلكتروني جديد لإدارة جلسات المحاكم يقوم على تحديد مدد الأجل في الدعاوى، والذي تضمن عدم تأجيل جلسات نظر الدعوى أمام المحكمة أكثر من ثلاثة أسابيع باستثناء بعض الأسباب المحددة ومنها عدم تكرار تأجيل الدعوى أكثر من مرة لذات السبب. واعتماد الوزارة نظام إحصائي لمراقبة أداء المحاكم، وقيام المجلس الأعلى للقضاء بتشكيل هيئة الإشراف القضائي على العمل في المحاكم بهدف السعي نحو تحسين الأداء بالتعاون مع قضاة المحاكم، واقتراح البرامج التدريبية اللازمة لتنمية القدرات العلمية والعملية، إذ تم تنفيذ برامج تدريبية مستمرة لجميع القضاة من خلال معهد الدراسات القضائية والقانونية، وبرامج خاصة لقضاة المحاكم الشرعية بشكل خاص -مرفق تقرير صادر عن معهد الدراسات القضائية والقانونية.

وفي الختام نأمل أن نكون قد وفقنا في استيضاح ما يرنو إليه سعادة العضو الموقر، ولا يسعنا إلا أن نوكد على حرص الوزارة على تعزيز التعاون المثمر والبناء مع مجلس الشورى الموقر تقيراً للدور الفعال الذي يقوم به لصالح الوطن والمواطنين.

والله ولي التوفيق

وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف

مرفقات:

- جدول بعدد الدعاوى.
- تقرير معهد الدراسات القضائية والقانونية.



### احصائية القضايا الشرعية - أول درجة

السنه	عدد القضايا الجديدة	عدد القضايا المحسومه	عدد الدعاوى المحسومه بالخطر
٢٠١٧	٤٩٢٩	٥٠٠٤	٦
٢٠١٨	٤٩٧٠	٥٦٦٩	٥
٢٠١٩	٥٤٦٦	٥٥٨٠	٣

### احصائية الاستئناف الشرعي

السنه	عدد القضايا الجديدة	عدد القضايا المحسومه	عدد الدعاوى المحسومه بالخطر
٢٠١٧	١٤٢٣	١٤٦٣	٦
٢٠١٨	١٥٤٠	١٧٣٨	٥
٢٠١٩	١٥٢٣	١٥٨٥	٤

### احصائية التمييز الشرعي

السنه	عدد القضايا الجديدة	عدد القضايا المحسومه	عدد الدعاوى المحسومه بالخطر
٢٠١٧	٨٦	٧٥	٣
٢٠١٨	١٢٧	٨٨	٤
٢٠١٩	١٩٦	١٦٠	٥



## تقرير بشأن البرامج التدريبية لقضاة المحاكم الشرعية

نفذ معهد الدراسات القضائية والقانونية عدداً من البرامج التدريبية التي تهدف على تطوير وتدريب قضاة محاكم الشرع وذلك على النحو التالي:

1. نفذ المعهد 4 برامج تدريبية خلال العام القضائي 2015-2016 ، وبلغت عدد الساعات التدريبية 32

ساعة تدريبية كانت تحمل المواضيع التالية:

- الطعن بالتميز على الأحكام الشرعية.
- التعريف بالقانون رقم 22 لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات أمام المحاكم الشرعية.
- تطبيق قانون المرافعات في القضاء الشرعي.
- الأحكام العامة في الإثبات أمام محاكم الشرعية.

2. نفذ المعهد 5 برامج تدريبية خلال العام القضائي 2016-2017 ، وبلغت عدد الساعات التدريبية 20

ساعة تدريبية كانت تحمل المواضيع التالية:

- التعرف بالأحكام المستحدثة في الإثبات.
- مسائل الإثبات في القضاء.
- طلب الفحص والتعامل مع تقارير الطلب الشرعي.
- لقاء حوارى بين قضاة المحاكم الشرعية والمستحدث من قضاة محكمة التميز.
- لقاء حوارى قضاة المحاكم الشرعية حول قاضي التنفيذ.

3. نفذ المعهد 5 برامج تدريبية خلال العام القضائي 2017-2018 ، وبلغت عدد الساعات التدريبية 27

ساعة تدريبية كانت تحمل المواضيع التالية:

- الإجراءات أمام المحاكم الشرعية وفقاً للقانون 26 لسنة 1986 وتعديلاته وقانون المرافعات المدنية والتجارية 1971م وتعديلاته رفع لائحة الدعوى وانعقاد الخصومة ، الطلبات في الدعوى والاختصاص بنظرها ، تداول الدعوى بالجلسات ، الأحكام التمهيديّة ، إصدار الحكم وتسببه ، الطعن في الأحكام ، ما يؤدي إلى بطلان الحكم.
- الإجراءات أمام المحاكم الشرعية وفقاً للقانون 26 لسنة 1986 وتعديلاته وقانون المرافعات المدنية والتجارية 1971م وتعديلاته (رفع لائحة الدعوى وانعقاد الخصومة ، الطلبات في الدعوى والاختصاص بنظرها ، تداول الدعوى بالجلسات ، الأحكام التمهيديّة ، إصدار الحكم وتسببه ، الطعن في الأحكام ، ما يؤدي إلى بطلان الحكم.



- الإثبات في مسائل الأحوال الشخصية المحررات الرسمية والعرفية، البينة، الخيرة، اليمين الحاسمة والمتنمة.
- تسبب الأحكام وما يؤدي إلى بطلانها (مسودة الحكم وبيانات الحكم).
- تسبب الأحكام وما يؤدي إلى بطلانها.

4. نفذ المعهد 7 برامج تدريبية خلال العام القضائي 2018-2019 ، وبلغت عدد الساعات التدريبية 22 ساعة تدريبية كانت تحمل المواضيع التالية :

- تسبب الأحكام الشرعية.
- برنامج القضاة محاكم الأسرة 3 سلطة محكمة الموضوع لنظر النزاع المحال من محكمة التمييز.
- برنامج لقضاة محاكم الأسرة 1 قواعد الاختصاص.
- برنامج لقضاة محاكم الأسرة 2 أعمال نصوص المرافعات المدنية على الدعوى الشرعية.
- الأحكام العامة في الإثبات أمام القضاء الشرعي.
- مدى وجود تسبب الاحكام الإثبات وإعلان الأوامر الصادرة بتعيين تاريخ إجراءات الإثبات والعدول عنها أمام المحاكم الشرعية وتقادم الحقوق الشرعية(9-11-13-10).
- حجية الأمر المقضى أمام القضاء الشرعي.

5. نفذ المعهد برامج تدريبي واحد خلال العام القضائي 2019-2020 ، وبلغ عدد الساعات التدريبية 4 ساعة تدريبية وذلك لغاية ديسمبر 2019 كانت تحمل الموضوع التالي :

- ضوابط تسبب الأحكام وكيفية تحرير الأسباب

